المحاضرة الثالثة: الدلالة عند النحاة واللغويين

تمهيد:

إن الاهتمام بالدلالة لم يكن اهتماما جسّدته معالم الدرس الدلالي الحديث فحسب؛ إذ إنَّ البحث فيها من معالم التفكير الحضـــاري القديم عند جميع الأمم وبالأخص العرب، فقد كان لهم دور بارز في التأسـيس لمعالمها بما يناسـب آليات الدراسـة في ذلك العصـر، وقد تميّزت دراســتهم لبعض ظواهر الدلالة بالدقَّة والشــمول من خلال المعالجة والمصــطلحات المستعملة مما فاق دراسة المحدثين للظواهر نفسها.

وقد تميَّز التباحث الدلالي عند العرب بميزة الشـمولية والتي تمثلت في مجالات علمية كثيرة؛ إذ لم تقف معالجة الدلالة في الاشــتغال اللغوي بقدر ما تعدى تباحثه إلى علوم أخرى كالبلاغة وأصول الفقه وعلم الكلام والفلسفة وغيرها.

أولا: الدلالة في الدرس اللغوي العربي القديم:

المقصـــود بالدرس اللغوي كتب النحو والتي نختزلها في كتاب " الكتاب " لســـيبويه، كتب اللغة من مثل كتاب " الصاحبي في فقه اللغة " لابن فارس وكتاب " الخصائص " لابن جنّي، والمعاجم الاصـــطلاحية مثل كتاب " التعريفات " للشـــريف الجرجاني، ومعاجم الموضوعات المتنوّعة، ومعاجم اللغة مثل كتاب " العين " للفراهيدي.

ويـذكر فـايز الـدايـة أن البحوث الـدلاليـة العربيـة امتـدّت من القرون الثـالـث والرابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التأريخ المبكِّر إنما يعني نضـجا أحرزته العربية وأصَّله الدارسون في جوانبها.

أهم القضايا الدلالية التي عالجها النحاة واللغوين العرب القدماء هي:

علاقة اللفظ بالمعنى، الدلالة الإفرادية والتركيبية، أنواع الدلالة، الســـياق وأهميته في تحديد الدلالة المقصودة وتداولية الحدث الكلامي، العلاقات الدلالية مثل الترادف والمشترك اللفظي، الأضداد.

علماء النحو واللغة

الفراهيدي الخليل بن أحمد

سيبويه

الجاحظ

ابن جني

ثانيا: قضية اللفظ والمعنى عند اللغويين العرب:

عند سيبويه:

وإذا ما انتقلنا إلى سيبويه (ت 180هـ) فنجد له استنتاجات في هذه المسألة **اللفظ والمعنى** ومما أورده في هذا الباب قوله: " إنّ كلامهم (العرب) اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين ".

إنَّ هذا الكلام يمكن أن يدرج في إشكالية، هل لكل معنى لفظ واحد؟ وهل يجوز تعدُّد اللَّفظ والمعنى واحد؟ وهي مسألة ناقشها الباحثون في باب الترادف والاشتراك غير أنَّ "سيبويه" قد يكون رمى من وراء قول هذا إلى لا نهائية الكلام العربي، وهو ما ذهب إليه "قطرب" حين قال: «إنّما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد، ليدلوا على اتساعهم في كلامهم».

يقول فايز الداية:

ولعلَّ أقدم صور التعبير عن **المقابلة بين اللفظ والمعنى** كانت لدى صاحب **الكتاب سيبويه**، فهو يضع الرمز الصوتي وصيغته الصرفية في جهة، ويمثِّل في الجهة الأخرى مدلوله الجزئي، ذلك أنّ الكلم ينصرف إلى " اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " وكلٌّ واحد من هذه الأقسام يمكن تسميته " اللفظ " مما يتفرَّع إلى مسألة:" **أنَّ كلامهم (العرب) اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين**"، ولا يعنينا هنا مناقشة قضايا الترادف والاشتراك، وإنما نقصد من الاستشهاد بكلام سيبويه إلى معرفة واحد من المواضع التي ربطت بين الشكل والمحتوى للمفردة الواحدة، وهو هنا (النحو وعلوم العربية عامة)، حيث اقتضى الدرس أن يبدأ المصنف بالبسائط لينتقل إلى المركّبات والعبارات، وإن (المعجمي) يتّفق في نقطة البداية في درسه النحوي إلا أن مهمة كل منهما تختلف عن الآخر؛ إن ينظر الأوّل إلى المفردة وخصائصها صيغة لها أحكام بحسب موقعها من التركيب، ويلتفت الثاني إلى مدلول هذه المفردة في وضع أقرب إلى أن يكون سكونيا، وأما عن تشكُّلها في تآلف معنوي مع سواها في شروط خاصة ندعوها في مصطلحنا الحديث (بالسياق)، فهذا أمر حشد له المعجمي القديم مواد تحتاج إلى مزيد من التمحيص لنجد فيها خطوطا قد تسعد في رسم سياقات للكلمات.

عند الجاحظ:

يقول فايز الداية:

والمستوى الآخر لمشكلة **اللفظ والمعنى** يلتمس في كتابة **الجاحظ**، ومرجع ذلك إلى مكانته مفكراً وأديباً ورجل ثقافة موسوعية عرفها له القدماء والمحدثون، وبذا فإنَّ معالجته للأدب ومسائل النقد تجتذب الانتباه إليها وتثير الأفكار بين متابع لها ومنتقد؛ أو شارح يبحث عن مخرج إنْ رأى فيها ما لا يستقيم مع ظاهر كلماتها.

ولقد ترك لنا الجاحظ نصاً يمثِّل موقفاً يُفاضِل فيه بين **مضمون الشعر الفكري وخصائصه الشكلية والتصويرية**، وإنَّه يشرح العمل الشعري بعد أن أثاره اهتمام بعض العلماء بمضمون أبيات دون أن تكتسب الروح الشعرية، فيقول: " إنَّ المعاني مطروحةٌ في الطريق يَعرفُها العَجَمي والعَربي، والبَدوي والقَروي، وإنَّما الشأنُ في إقامة الوزن وتخيُّر اللَّفظ وسُهولة المَخرج وكثرة الماء، وفي صحَّة الطبع وجَودة السَّبك، وإنَّما الشعرُ صياغةٌ وضَرْب من التَّصوير "، ويبدو لكثير من القدماء والمعاصرين أنَّ الجاحظ يريد تغليب اللَّفظ على المعنى إلا أنَّ المغزى في النص لا يحتاج إلى التأويلات، فالرَّجل يُقابِل بين المضمون ومجموعة من العناصر المكوِّنة للإبداع الشعري لا تقف عند اللَّفظ أي الكلمات، فلدينا ههنا إضافة إلى اللفظ: السَّبك والصياغة، والوزن والتصوير، فيدخل التركيب اللغوي بكل علاقاته النحوية المتفرِّعة إلى خصائص مؤثِّرة في الدَّلالة، وكذلك الإيقاع الموسيقي في تخيُّر الأوزان واستقامتها، وتلاؤمها مع الغرض والموضوع أي إنّها تصل ما بين النغمات المحسوسة بالوزن، وتلك الخفية ممثلة بجو الموقف المراد أداؤه، وفوق هذا كله تضاف القدرة الإبداعية في الأساليب المجازية والاستعارية وما يمكن أن يدرج فيها وصف التصوير، وهذا يؤدّي إلى أن لا يقبل فهم تفضيل الشكل للألفاظ على المضمون، بل يمكن إيجاز المؤدّى بأنّه فهم الغرض والمضمون من خلال أدوات الشعر الفنية وهي تلك التي ذكرها الجاحظ في كلمته.

وفي مقابل انسياق **أبي هلال العسكري لنصرة الألفاظ على المعاني** بسبب من توهّم إرادة الجاحظ لهذه الفكرة، نجد عبد القاهر الجرجاني يفسِّر القضية على نحو ينأى بالجاحظ عن أن يقصد إلى غلبة اللفظ على المعاني، ذلك أنَّ (أبا عثمان) اضطرَّ إلى هذا أمام تيار يذهب إلى أن مزايا الكلام شعره ونثره مردُّها إلى تلك الأفكار التي يحملها، وهنا يجرُّ عبد القاهر النقاش إلى أرضه فيقول إنَّنا إذا ما تابعنا هؤلاء فالأمر يُفضي بالمرء إلى " **أنْ يُنكِر**

الإعجاز ويُبطِل التحدي من حيث لا يشعر "، ويفصِّل الحديثَ فيقول: " إن كان العمل على ما يذهبون إليه من أنه لا يجب فضل ولا مزية إلا من جانب المعنى، وحتى يكون (صاحب الكلام) قد قاله حكمة أو أدباً واستخرج معنى غريباً، أو شبيهاً نادراً فقد وجب اطراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة، وفي شأن النظم والتأليف، وبطل أن يجب بالنظم فضل وأن تدخله المزية، وأن تتفاوت فيه المنازل، وإذا بطل ذلك فقد بطل أن يكون في الكلام معجز "، وهذه الإطالة في نقل حوار حول رأي الجاحظ تنعكس على موضوعنا بإضاءة مفهوم كلٍّ من المصطلحين اللذين يدور عليها الكلام، **فالمعنى** هنا إنما هو **المضمون والغرض أو الأغراض الجزئية**، وعند الحديث عن معنى بيت فنحن نهدف إلى ما فيه من أفكار أو فكرة جزئية واحدة، وظاهر من هذا أنَّ حدود المصطلح تختلف عما كان من مدلول لفظة مفردة اسماً كانت (أو صفة) أو فعلاً أو حرفاً، فكل هذه الجزئيات تشكِّل ما يسمَّى بالمعنى لدى الجاحظ وسواه عندما يبسطون الحديث على النحو الذي مرّ بنا، وأما **اللفظ** فيستعمل (هنا اسم جنس) ليدلَّ على **مجموع الأفراد مرادفاً مصطلح (الألفاظ)**، إلا أنَّ اسم الجنس (في النص) يحمل أيضاً إيحاء الحدث، بل يكاد ظل (القائل) يُلحظ فيه، فاللفظ هو الملفوظ بفعل قائل الكلام، ولا يستبين الاهتمام بمدلول اللفظة الواحدة وكيفية الانتقال من هذا المستوى إلى الذي يعلوه من اندغامها في فكرة أو أفكار مسلسلة.

ويؤكد مذهبُ الجاحظ في غلبة الإلحاح على المعنى بمفهوم (الغرض أو القصد) أنَّه يتحدَّث في مواضع أخرى عن الألفاظ والمعاني فيهتم بكيفية إخراج " **المعاني القائمة في الصدور، والمتصوَّرة في الأذهان والمتخلِّجة في النفوس** "، ويعبِّر عن تحقيقها بالألفاظ والعبارات بأنَّه " يُحيي تلك المعاني ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها "، بل يُورِد اصطلاحات (هي أجدر باللفظ والرمز اللغوي)، كالدلالة والإشارة مُريداً بها عمومَ الأداء وخصائص أسلوب تناول الأفكار وعرضها، وكما يذكر " **فعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار، ودقَّة المدخل يكون إظهار المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله (عز وجل) يمدحه، والبيان اسم جامع لكل شيء كشف له قناع المعنى** ".

ثالثا: أقسام الدلالة:

وقد قمت باستقراء مصطلح "المعنى" ومشتقاته، بل مصطلح "الدلالة" كذلك ومشتقاته، عند سيبويه وبعض ممن جاء بعده، وهذه المصنفات كالتالي:

1. الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ)
2. المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ)
3. الأصول في النحو لابن السراج (٣١٦هـ)
4. الخصائص لابن جني (٣٩٢هـ)
5. المفصل للزمخشري (٥٣٨هـ)
6. مغني اللبيب لابن هشام (٧٦١هـ)

وأسفر هذا الاستقراء عمايلي:

الاسم	المعنى	معنى	الدلالة	دلالة	دلالته	دلالتها	دلالتهما	المجموع
سيبويه	٩٥٢	١٤٦٨	١٨	٢٢	٢	--	--	٢٤٢٠
المبرد	١٨١	٢٤٦	٢	٣	١	--	--	٤٢٧
ابن السراج	١٩٩	٢٣١	--	--	--	--	--	٤٣٠
ابن جني	١٧١	١٧٨	٣٠	٢٧	٢	--	١	٣٥٩
الزمخشري	١٣	٤	١	٢	--	--	--	١٧
ابن هشام	٢١١	٢٠٦	٤	٦	--	١	--	٤١٧

مصطلح " المعنى " أكثر ورودا عند سيبويه، وأقل ورودا عند الزمخشري، في حين أن مصطلح " الدلالة" أكثر ورودا عند ابن جني، وأقل ورودا عند ابن السرّاج؛ حيث إنه لم يرد مطلقا عنده. وبصفة عامة مصطلح " الدلالة" أقل ورودا في هذه المصنفات قياسا بمصطلح " المعنى".

أما عن كيفية تعامل سيبويه مع مصطلح المعنى فتكمن – بإيجاز – في أنه لم يكتف بمعالجة المصطلح بوصفه الوجه المقابل لمصطلح الشكل؛ كما عالجه علم اللغة الحديث؛ بل تعدّى ذلك النمط إلى استعماله على كل المستويات التحليلية:

الصوتي.

الصرفي.

النحوي.

الدلالي.

لكن الباحث، من خلال استقراء استعمالات سيبويه لهذا المصطلح، وجد أنه استعمله بصـــورة أكثر في المســـتويين (النحوي والدلالي)، وقليلا جدا على المســـتويين الصـــوتي والصرفي.

وليس المقصــود هنا الربط بين المســتويات عند ســيبويه، على الرغم من كونه قدم " أقدم صـــور التعبير عن المقابلة بين الشـــكل والمعنى " على حد تعبير د. فايز الداية. لكن المقصــود المجالات الدلالية التي اســتعمل فيها المصــطلح؛ على وجه الخصــوص القضــايا النحوية، من ناحية، والقضـــايا الدلالية من ناحية أخرى؛ فقد اختلف معنى المصـــطلح من مستوى إلى آخر؛ بل من قضـية إلى أخرى في المستوى نفسـه؛ فقد جاء هذا المصـطلح في المستوى النحوي بدلالات منها:

التقدير النحوي.

العامل النحوي.

أقسام الكلمة " الفعل – الاسم – الحرف".

مصطلح " المعنى" على المستوى النحوي عند سيبويه

1-العمل النحوي

من أبرز القضـايا التي دار حولها التأليف النحوي؛ من قبل سيبويه (١٨٠هـــ) حتى عهد قريب؛ قضـــية " العامل النحوي "؛ إذ من البدهي كون الأبواب النحوية معظمها؛ إن لم تكن كلها تدور في فلك **العامل والمعمول والعمل النحوي** في النهاية، ســـواء أكان العامل حرفيا، أو فعليا، أو اسميا.

وفي هذا الإطار دارت أبحاث كثيرة تناقش القضـــايا المتعلِّقة بهذه القضـــية **نظرية وتطبيقا**، وبالقبول أحيانا وبالرفض أحيانا أخرى. غير أن المجال لا يسع لتفصيل ذلك هنا.

أما ما يخص هذا البحث؛ فقد اســتطاع الباحث الحصـــول على مواضـــع كثيرة في "الكتاب" استعمل فيها "سيبويه" مصطلح "المعنى "، وأراد به: العمل النحوي.

من هذه المواضـــع قول ســـيبويه: " ومع هذا أنَّك ترى الصـــفة تجري في معنى يَفْعَلُ يعني هذا رجلٌ ضـارب زيداً وتنصـب كما ينصـب الفعل. فالصـفة المذكورة هنا يُراد بها اسم الفاعل، والدليل ما ورد في المثال " ضـــارب ". وقد عمل هذا الاســـم عمل الفعل بنصـــب المفعول " زيدا ". إذا مصطلح " معنى" هنا يعني " العمل النحوي ".

وكذلك حينما يدخل حرف الجر الزائد، يكون ما بعده مجرورا لفظا منصـــوباً محلاً؛ ومثال ذلك وإذا قلت مررت بزيد وعمراً مررت به نصــبت وكان الوجه لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسما تبنيه عليه ولكنّك قلت فعلت ثم بنيت عليه المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضــافة؛ فكأنك قلت: مررت زيداً، ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيدا مررت به وقمت وعمرا مررت به. ونحو ذلك قولك: خشنت بصدره فالصدر في موضع نصب وقد عملت الباء، ومثله (قل كفى بالله شــهيدا بَيْنِي وبَيْنَكُمْ ". إنما هي كفى الله ولكنك لما أدخلت الباء عَمِلت والموضع موضع نصب وفي معنى النصب "؛ أي العمل النحوي هنا النصب تقديراً؛ فدلالة المصطلح هنا العمل النحوي"؛ وهو النصب المقدر.

رابعا: العلاقات الدلالية:

إنَّ المتتبّع لقضـــايا الدلالة في التراث اللُّغوي العربي يجد أنّ الباحثين قد ســـار في اتجاهين:

أحدهما:

- اتجاه نظري تمثّله **الدراســـات النظرية للعلاقات الدلالية بين المفردات**، حيث ظهرت في وقت مبكّر دراســات حول **الترادف والتضــاد والمشــترك اللفظي وحول الحقيقة والمجاز والعام والخاص في معاني الألفاظ**. وأمَّا الاشتقاق وهو الوسيلة الرئيسة لتوليد الألفاظ في اللّغة العربية لتواكب مســتحدث المعاني والأفكار، فكان وما يزال ينال الاهتمام في معظم المصـــنفات والدراســـات اللغوية قديماً وحديثاً. وإذا نظرنا في أمهات الكتب اللغوية كالخصـــائص لابن جني والصـــاحبي في فقه اللغة لابن فارس وفقه اللغة وســـر العربية للثعالبي، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للســـيوطي ([1]) ســـنجد أنَّ هذه القضـــايا قد شغلت مساحات واسعة في هذه المصنفات.

والآخر:

- اتّجاه تطبيقي، ويتمثَّل في **الأعمال المعجمية** التي أصـــبحت تمثِّل تياراً لغوياً قوياً في الدرس اللغوي العربي، حيث بدأت على شــكل **رســـائل لغوية** في غريب القرآن والحديث ويغلب عليها **التفســـير اللغوي لألفاظها**. وكتب الحيوان والنبات واللهجات والكتب التي

تُعْـــــنى ببيان معاني الألفاظ الفقهية فضــلا عن معانيها اللغوية وكتب الدخيل والمعرب والنوادر ([2]).

وقد تطوَّرت فكرة الرســـائل اللغوية على يد الخليل كما ظهرت في معجمه الشـــهير (العين) ثم توالى التأليف المعجمي بعد ذلك كما يظهر في اتجاهاته المختلفة.

وفيما يلي تعريف موجز بجهود علماء اللغة في تلك المسائل الدلالية.

1. تعدُّد المعنى

لقد بحث اللغويون مسألة **تعــدُّد المعنى ومشكلات العلاقات الدلالية بين الألفاظ** بحثاً مستفيضاً، وقسَّموا ألفاظ اللغة من حيث دلالتُها إلى أنواع هي:

1- المُتَباينُ: وهو أكثر اللُّغة، وذلك أن يدلَّ اللَّفظ الواحدُ على معنى واحد.

2- المُشترَك اللَّفظي: وهو أن يدلَّ اللَّفظُ الواحد على أكثر من معنى.

3- المُترادِف: وهو أنْ يدلَّ أكثرُ من لفظ على معنى واحد.

4- التضادُّ: وهو أن يدلَّ اللَّفظُ الواحد على معنيين متناقضين.

وما يدخل تحت تعدُّد المعنى ويمثِّل مشــكلة لغوية هو المترادف، والمشــترك اللفظي والتضاد.

أ- الترادف:

يعرِّفُه العلماء بأنَّه (**الألفاظُ المُفرَدة الدالَّة على شـــيء واحد**) ([3]) ومن أمثلة ذلك: **الخلقة والسجيَّة والطبيعة والغريزة والسليقة.**

ومنه في أسماء العسل. الضَّرَب، الشوب، الورس، الشَّهْد، الشِّراب، الغرب، والمزج، والسلاف والرحيق...إلخ ([4]).

وهذه الظاهرة بحثها اللغويون العرب ووقفوا منها موقفين متضــادين فريق يؤيِّد وجودَها في اللغة وفريق ينكِرُه.

أما الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الترادف في اللغة فهي:

1- **اختلاف اللغات واللهجات:**

فقد دخل اللغة العربية بعد الإسلام كثير من الكلمات الأجنبية بسبب الحاجة إلى ذلك فيحدث الترادف نتيجة استعمال الكلمة الأجنبية إلى جانب نظيرتها العربية التي تحمل الدلالة نفسها ومن ذلك مثلاً الألفاظ الآتية: الحرير مع السندس والاستبرق، اليم مع البحر، الفردوس مع الجنة، الصراط مع الطريق والسبيل.

كما أنَّ اللهجات قد تتلاقى في استعمال ألفاظ مختلفة لمعنى واحد فيحدث نتيجة لذلك الترادف، ومن ذلك المِدية في قبيلة والسّكين في قبيلة أخرى ووثب في قبيلة وقفز في قبيلة أخرى.

ولكن الرواة حينما سجّلوا ألفاظ اللُّغة لم يشيروا إلى اختلاف اللهجات في استعمالها وإنما جمعوها في صعيد المترادفات.

2- المجاز:

فقد تستعمل الكلمات استعمالاً مجازياً ثم تمرُّ الأيام على تلك المجازات ويكثر استعمالها، فتُنْسى الناحية المجازية فيها وتصبح معانيها حقيقية.

ومن أمثلة ذلك ترادف كلمتي **الوغى والحرب**، والوغى في الأصل اختلاط الأصوات في الحرب ثم تنوسي أصل الدلالة وأصبحت الوغى بمعنى الحرب.

3- اختلاط الأسماء والصفات:

فكثير من الكلمات كانت في الأصل صفات للمسمى الواحد في الأحوال المختلفة، ولكن هذه الصفات تنوسيت على مر السنين وأصبحت الصفات تستعمل بمعنى الاسم وكأنها مترادفات.

ومن ذلك مثلاً: السيف وهو الاسم ثم المهند والمشرفي، واليماني، والعضب، والصفيحة، والخشيب...إلخ، فهذه صفات تشتمل على فوارق معنوية في الأصل ولكنها بمرور الزمن استعملت وكأنها ترادف لفظ السيف.

ب- المشترك اللفظي:

يقصد بالمشترك اللفظي أن يدلَّ اللفظ على معنيين أو أكثر على التساوي.

ومن أمثلته (العين) فإن لها معاني كثيرة منها: الباصـــرة، وعين الجيش الذي ينظر لهم، والعين: النفس، وهو أن يعين الرجل بمعنى أن ينظر إليه فيصـــيبه بعين، والعين: الجاسوس، والعين: الدينار وغير ذلك من المعاني الكثيرة.

وقد ألف القدماء فيه كتباً كثيرة ومن ذلك: كتاب الوجوه والنظائر لمقاتل بن ســـليمان البلخي (150هـ). والوجوه والنظائر لهارون بن موسى الأزدي (170هـ) وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد للمبرد، وكتاب المنجد في اللغة لكراع، كما ألف في ذلك الأصمعي واليزيدي وآخرون.

أما الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الاشتراك في اللغة فهي:

1- اختلاف اللغات واللهجات:

فاللغة قد تستمد ألفاظاً من لغات أجنبية عنها، وذلك على جانب ألفاظ أخرى موجودة فيها قد تتحد معها في الصـــيغة فينتج عن ذلك الاشـــتراك اللفظي، ومثال ذلك كلمة (الحُبّ) بمعنى (الوداد) والحِبُّ بمعنى الجَرّة الكبيرة التي يجعل فيها الماء، والمعنى الأول من العربية والثاني من الفارسية. وكذلك لفظ (سور) بمعنى حائط المدينة والضيافة والمعنى الأول عربي والثاني فارسي.

واختلاف اللهجات قد تكون ســـببا في وجود الاشـــتراك اللفظي فكلمة (الســـيد) تعني الذئب في لهجة طيء وعند هذيل تعني الأسد. وكلمة (الألفت) عند تميم تعني الأعسر وعند قيس تعني الأحمق. ومثل هذه الكلمات التي تنتمي إلى لهجات مختلفة (تتشـــابه في نطقها) وتتحد في معناها تعد سببا من أسباب وقوع الاشتراك اللفظي.

2- الاشتمال المجازي:

أي انتقال الكلمة من الحقيقة إلى المجاز مثل كلمة (العين) التي هي في الأصـــل العضـــو المبصـــر ثم انتقلت إلى معان أخرى مجازية فأصـــبحت تدل على الجاســـوس وعلى البئر، وعين الميزان وثقب الإبرة...إلخ.

ج- التضاد:

يقصد بالتضاد استعمال اللفظ بمعنيين متضادين وهذه ظاهرة موجودة في جميع اللغات وذلك في العربية كـ(الجون) للأبيض والأسود (والقُرْء) للطهر والحيض (والصريم) لليل والصبح (والند) للمثل والضد و(الناهل) للعطشان والريان...إلخ ([5]).

أما العوامل التي تؤدّي إلى نشأة هذه الظاهرة في اللغة فإنها تتشابه مع بقية العوامل الأخرى في ظاهرتي الترادف والمشترك وهي:

- اختلاف اللهجات حيث يُستعمَل اللَّفظ بمعنى في إحدى اللهجات وتستعمله لهجة أخرى بمعنى آخر.
- ومن ذلك المجاز والتطور الصوتي والأسباب النفسية الاجتماعية التي يراعى فيها المخاطَب كأن يطلق لفظ القافلة على الجماعة المسافرة، والمفازة على الصحراء، وعاقل على المجنون، والأبيض على الأسود...إلخ.

خامسا: السياق بأنواعه:

1. السياق عند النحاة:

إنَّ كلمة السياق من الألفاظ التي استخدمها القدامى من النحاة **بمدلولها اللغوي العام**، ولم تكن تحمل المفهوم الاصطلاحي الذي أصبح شائعا فيما بين علماء اللغة المحدثين وبخاصة الدلاليون منهم.

وحول اهتمام النحاة بالعوامل الاجتماعية في اللغة، يقرّر كمال بشر: أنَّهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية التي تلفُّه وتُحيط به، وإنَّما أخذوا مادتهم اللغوية – على ما يبدو من معالجتهم لها – على أنَّها ضربٌ من النشاط الإنساني الذي يتفاعَل مع محيطه وظروفه، كما فَطِنوا إلى أنَّ الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأنَّ هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق

بسـياق الحال أو المقام وما فيه من شـخوص وأحداث. ظهر هذا كله في دراسـتهم وإن لم ينصوا عليه مبدأ من مبادئ التقعيد، أو أصلا من أصول نظريتهم اللغوية.

ولقد تعرّض أحد الباحثين إلى دراسـة السـياق عند النحاة واللغويين، فذكر أنَّ النّحاة اعتمدوا – في مرحلة تدوين النحو وتقعيده – على السـياق الجزئي المتمثِّل في الشـواهد الشعرية والنثرية المعزولة عن نصوصها، وضربوا صفحا عن النصوص الكاملة الموثوق بها نحو القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهو منهج لا غبار عليه؛ إذ كان هدفهم الوصول إلى الصحة النحوية إلا أنَّه في بعض الأحيان يصبح الاعتماد على السياق الجزئي أمراً غير موفَّق؛ لأنه يؤدى إلى فهم غير صحيح.

الخليل بن أحمد الفراهيدي

من أمثلة اعتماد الخليل على " السـياق اللغوي " ما نسـبه إليه تلميذه في معرض تحليله لقول الشاعر:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَني ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ [البسيط]

" قال الخليل رحمه الله: لمَّا قال (هيجّني) عرف أنّه قد كان ثَمَّ تذكُّرٌ لتَذكرةِ الحمام وتهييجه، فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على (أمّ عمّارٍ)، كأنه قال: هيجني فذكّرني أمّ عمّارٍ. ومثل ذلك أيضـا قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبي عمرو: ألا رجلَ إماّ زيداً وإما عمرا؛ لأنه حين قال: (ألا رجلَ)، فهو متمنٍ شيئا يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهمَّ اجعله زيداً أو عمراً، أو وفِّقْ لي زيدا أو عمراً ".

ومعنى كلام الخليل، أنَّ الشاعر إنّما نصب (أم عمار) بفعل دلّ عليه السياق اللغوي (أو سياق الموقف)، وذلك عند توجيه النصب في قولك: انْتَهِ خيراً لك، فيقول:" نصبته؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: (انته)، أنك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة

اســتعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انته، فصــار بدلاً من قوله: ائت خيرا لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك ".

وهكذا يتَّضح بجلاء اعتماد الخليل على شقَّي السياق في بيان ما عرض لمبنى التركيب وبيان دلالته، أما السياق اللغوي: فقد اتَّضح من نصبه (خيراً) بفعل مُضمَر دلّ عليه ما قبله وهو (انته)، كما يمكن تفسير عدم نصبه لكلمة (خيرا) بالفعل (انته) بالاعتماد على الفاصلة الصوتية والوقف على الفعل (انته) وهي من عناصر السياق اللغوي كذلك.

وقال **ابن جني** في شرح البيت السابق:

إذا تغنَّى الحمام الورق هيجني ... ولو تعزيت عنها أم عمَّار

(تعزّيتُ كذا في نسخ الخصائص. وفي الكتاب ١/ ١٤٤، وجمهرة أشعار العرب: " تغربت "، والورق: جمع الورقاء والأورق من الورقة، وهي بياض إلى سواد).

لأنَّه لما قال: هيَّجني دلَّ على ذَكَّرني، فنَصَبها به "، فاكتفى بالمسبِّب الذي هو **التهييج** من السبب الذي هو التذكير.

وأما **(سياق الموقف)**، فنجده مُمَثلاً في علم المُخاطَب بغرض المتكلِّم وموضوع الكلام، وتعليله حذف الفعل بكثرة استعمالهم لهذا التركيب، وهي – أي علّة كثرة الاستعمال – من العلل الدلالية؛ إذ تؤدّي إلى علم المُخاطَب بالمعنى ووضوح الدلالة لديه.

واعتمد على " إرادة المتكلِّم " في توجيه ما انتصب على (التعظيم والمدح) في نحو **(الحمد لله أهلَ الحمد)**، و" زعم الخليل أنَّ نصب هذا على أنَّك لم ترد أن تحدِّث الناس ولا مَنْ تُخاطِب بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد عَلِموا مِنْ ذلك ما قد علمتَ، فجعلته ثناء وتعظيما ".

كما اعتنى الخليل بالعلاقة بين المتكلِّم والمُخاطَب، وذلك عند الحديث عن أن (قد) جواب لمن قال: لمّا يفعل، فتقول في الجواب: قد فَعَل. " وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقومٍ

ينتظرون الخبر "، فالمُخاطَب في حاجة إلى تأكيد الجواب، وهُنا لابد من أن يراعي المتكلِّم حال المُخاطَب، فيستخدم (قد) التي تفيد التأكيد مع الماضي.

وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى: ﴿**حتى إذا جاءوها وفُتِحَتْ أبوابُها**﴾، وعن قوله تعالى: ﴿**ولو يرى الذين ظلموا إذ يرَوْنَ العذاب**﴾، وقوله: ﴿**ولو ترى إذ وُقِفُوا على النار**﴾، فقال الخليل: " إنَّ العرب قد تتركُ في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيِّ شيءٍ وضع هذا الكلام ". قال أبو على الفارسي: " قال أبو العباس: حذف الجواب في مثل هذا الموضع أفخم؛ لأن المخاطب يتوهم كلَّ شيء، فإذا ذُكر شيءٌ بعينه حضره فهمُه ".

وهكذا، فإن هذه الأمثلة الواردة عن الخليل وغيرها، لا تدع مجالا للشك في أنّ الخليل اعتمد اعتماداً واضحا على **السياق اللغوي وغير اللغوي** في تقعيده النحوي وبيان مبنى التراكيب ودلالاتها. وإذا كان الخليل – في هذه الفترة المبكِّرة من التقعيد النحوي – قد استخدم السياق بشقّيه في بيان دلالة التراكيب على هذا النحو العلمي المُبهِر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظرات الثاقبة، وهذا ما سيتضح بجلاء عند سيبويه.

سيبويه:

فقد أولى سيبويه (ت 180 هـ) كلا من **(السياق اللغوي) و(سياق الحال)** اهتماما كبيرا وسأعمد فيما يلي إلى بيان بعض عناصر السياق اللغوي وسياق الحال عنده، مع بيان أثر هذين السياقين في مباني التراكيب، من حيث الذكر والحذف، أو التقديم والتأخير، أو التوجيه النحوي والحكم بصحة التركيب أو إحالته.

يتضح ذلك من استعانته " بالسياق اللغوي " بكثرة في بيان أحد العناصر المحذوفة في التركيب، فمن ذلك الاستغناء عن تكرار (كلّ) في قول الشاعر:

أكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا [المتقارب]

بجر (نارٍ) والتقدير (وكلَّ نارٍ) وذلك: " لذكرك إياه في أوّل الكلام، ولقلّة التباســـه على المُخاطَب ".

فقد اعتمد على عنصـر لغوى ذُكِر في جملة سـابقة للدلالة على العنصـر المحذوف في الجملة الثانية، وجعل ذكر العنصر الأول سببا في عدم التباس المعنى على المخاطب.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: (﴿**بل مِلّةَ إبراهيمَ حنيفا**﴾، " أي: بل نتَّبع ملّة إبراهيم حنيفا، كأن قيل لهم: اتّبعوا، حين قيل لهم: (كونوا هوداً أو نصـارى) "، " ومما ينصـب أيضـا على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قول العرب: حَدَّث فلانٌ بكذا وكذا، فتقول: صادقاً والله. أو أَ نشدك شعرا فتقول: صادقاً والله، أي: قاله صادقاً؛ لأنك إذا أنشـدك فكأنه قد قال كذا "، أي أنّ السياق اللغوي المذكور قبله دلّ على الفعل المحذوف.

ومنه قوله تعالى: ﴿**والمحصنات من النساء إلاّ ما ملكت أيمانكم كتاب اللهِ عليكم**﴾؛ لأنه " لماّ قال: ﴿**حُرِّمتْ عليكم أمهاتُكم**﴾ حتى انقضـــى الكلام، عَلِم المخاطبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم، مثبَّت عليهم، وقال (كتابَ اللهِ) توكيدا، كما قال: (صنعَ الله)، وكذلك: (وَعْدَ الله) ".

السياق عند اللغويين:

إنَّ إشـارة " ابن جني (ت392هـــــ) " إلى حال المشـاهدة أبرز دليل على اهتمامه بالسـياق، وعدَّها دليلًا على حذف الفعل من كلام العرب؛ لأن معنى الكلام لا يتأتَّى فصـله بأيِّ حال من الأحوال عن السِّياق الذي يعرض فيه (وهو ما عدته النظرية السـياقية الحديثة السـياق غير اللغوي)، فمنه قولهم (العرب) لمن سـدَّد سـهمًا ثمَّ أرسـله نحو الغرض فسـمعت صـوتًا، فقلت: القرطاسَ والله؛ أي: أصـاب القرطاس، والفعل هنا حذفته العرب وجعلت حال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه.

وكلام ابن جني عن حال المشـاهدة فيه إشـارة إلى **السـياق غير اللغوي** من خلال **الظروف الخارجية المحيطة بالكلام**.

إنَّ دراسة ابن جني للسياق لم تكن بمنأى عن **البحث في المعنى** الذي أكَّد عليه بأنَّه لا يتَّضح بدقَّة إلا من خلال **سياق الكلام** حيث رأى أنَّ **الكلمة المفردة واسعة المعنى ومما يحدد دلالتها وقوعها في سياق معيَّن.**

كما يعدُّ ابن جني أوَّل من استعمل **سياق الحال** وليس " ڤيرث " كما يدّعي بأنَّه هو رائد المدرسة الاجتماعية أو مدرسة سياق الحال (context situation) في اللسانيات الحديثة، وقد أشار ابن جني إلى **الدلالة السياقية من خلال تركيب الكلام ومجاورة كلمة لأخرى، وكذا من خلال التقديم والتأخير، وجُل القضايا النحوية التي من خلالها يتحدد المعنى، والتي لا تخرج عن إطار السياق والتركيب،** فنجدُ من أبرز مقولات ابن جني الدلالية والسياقية **وضع حرف في التركيب أي زيادته وحذفه يتم لغرض يقتضيه السياق أو المقام،** فيراعي جانبًا مهمًّا في اللغة وهو المقام أو الموقف كما يسمَّى في الدراسات الحديثة.

يقول:

اِعْلم أنَّ أكثرَ اللُّغة مع تأمُّله مجازٌ لا حقيقةٌ. وذلك عامَّة الأفعال نحو: **قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهزمَ الشِّتاء**. ألا ترى أنَّ الفعل يُفادُ مِنه **معنى الجنسية،** فقولك: قام زيد معناه: **كان منه القيام،** أي: هذا الجنس من الفعل، ومعلومٌ أنَّه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس، والجنس يطبق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي، الكائنات من كل من وجد منه القيام. ومعلومٌ أنَّه لا يجتمع لإنسان واحد " **في وقت واحد** "، ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كلّه الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كلّ ذي لبٍّ. فإذا كان كذلك علمت أنَّ " قام زيد " مجازٌ لا حقيقةٌ، وإنَّما هو على **وضع الكلّ موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير.** ويدلُّ على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تعلمه في جميع أجزاء ذلك الفعل فتقول: قُمتُ قَوْمةً، وقَومتيْن، ومائة قَومة، وقيامًا حسنًا، وقيامًا قبيحًا. فأعمالك إيَّاه في جميع أجزائه يدلُّ على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها. وإنّما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليل؛ ألا تراك لا تقول: قُمْتُ جُلوسًا، ولا ذَهبْتُ مَجيئًا، ولا نحو ذلك لما لم تكن فيه دلالة عليه.

مصطلحات تعبر عن السياق وعناصره عند الجاحظ:

- **النص الأول: قال الجاحظ:**

" وقد يشبه الاسمُ الاسمَ في صورة تقطيع الصوت، وفي الخطِّ في القِرطاس، وإن اختلفتْ أماكنُه ودلائله، فإذا كان كذلك فإنما يُعرَف فضـــلُه بالمتكلِّمين به، وبالحالات والمقالات وبالذين عُنُوا بالكلام، وهذه جملة وتفسيرها يطول ". كتاب الحيوان.

- **النص الثاني: قال الجاحظ:**

" والكلماتُ في هذا المَوْضِـــع– " ما نفدت كلمات الله "– ليس يريدُ بها بكذا القولَ والكلامَ المُؤلَّف من الحروف، وإنما يريدُ النِّعم والأعاجيبَ والصفات وما أشبه ".

- **النص الثالث: قال الجاحظ:**

" ولكل مقامٍ مقالٌ، ولكل صناعةٍ شكلٌ".

من خلال الوقوف على تلك النصـــوص يظهر أنَّ الجاحظ أَصَّـــل من خلالها لمفهوم السياق وعناصره على النحو الآتي:

ذَكَرَ الجاحظُ أنَّ الذي يؤثِّرُ في دلالة اللَّفْظِ، ويُوجِّـهُ مَعناها عِدَّة عناصر:

1–المتكلم.

2– الذي عني بالكلام (المخاطب).

3– المقالات سياق النص / موضوع الحديث.

4– الحالات / المقام الشق الثقافي والاجتماعي الخاص بأطراف العملية التواصلية.

وعبَّر الجاحظ عن لفظ السياق بـ (المكان)، وبـ (الموضع). وعن لفظ السياق اللغوي بـ (المقال) وبـ (الشكل). وعن لفظ السياق غير اللغوي بـ (المقام)، وبـ (الحال).

وبناء عليه فإنَّه يكمن تعريف السـياق عند الجاحظ بأنه مجموعة العناصـر أو القرائن المقالية والمقامية التي تتوالى لتحدد دلالة الاســم، حيث إن هذه القرائن اللغوية وغير اللغوية يعتمد عليها بشكل رئيس في توجيه معنى النص، وتحديد دلالته على الوجه المرجو.